الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الخامس:

رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية

في ظل الاقتصاديات الحديثة

2011/12/14-13

بحث بعنوان:

مدى تأثير راس المال الفكري على إستمرارية منظمات الاعمال وتحقيق ميزة تنافسية في ظل اقتصاد المعرفة

إعداد

احمد مخلوف

باحث دكتوراه محاسبة تخصص معايير الإبلاغ المالي الدولية

عمان – الأردن

makhloof7@yahoo.com

اكتوبر – 2011

ملخص:

شهد العالم مع بداية هذا القرن التحول الكبير نحو اقتصاد المعرفة، وتشير العديد من الدراسات والابحاث الى ان عام 2012 سيكون نصيب الاقتصاد المبنى على المعرفة بحدود 80% من اجمالي الاقتصاد العالمي. وعلى اعتبار أن المعيار الحالي للتنافسية في المنظمات أخذ ينتقل من المورد المادي إلى المورد المعرفي، وأن منظمات الاعمال تبذل قصارى جهدها من اجل امتلاك هذه المعارف التنافسية. وبات التحدي الكبير امام منظمات الاعمال هو ايجاد نظم لإدارة المعرفة أكثر فاعلية وكفاءة، خاصة في ظل الانتقال الى الاقتصاد المبني على المعرفة، و كل ذلك يعتمد على العنصر البشري وهو الاهم في مجال استمرارية منظمات الاعمال.

وكذلك يشهد العالم خلال السنوات الحالية نظاما اقتصاديا عالميا جديدا مصحوباً بالتطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن المرجح أن تشهد السنوات القليلة القادمة تطورات اقتصادية كبيرة مبنية على العلم والمعرفة وهذا راجع الى صغر مساحة العالم بسبب التطور الكبير والسريع في مجال الاتصالات فلقد بات العالم بالفعل قرية صغيرة. ومنظمات الاعمال الناجحة هي التي تهتم بالمورد البشري كرأسمال يضاهي ويفوق رأس المال المادي، وهي تستثمر في المورد البشري وتحتفظ به من اجل ايجاد ميزة تنافسية معتبرة للمنظمة تقتحم بها مجال الاعمال ودخول الاسواق العالمية المختلفة، وبهذا تتمكن من البقاء في ميدان الاعمال وضمان استمراريتها لفترة أطول من نظيراتها التي لا تهتم بالمورد البشري، ولا تحافظ على بقاءه في نطاق تفكيرها وجال اهتمامها. ومنظمات الاعمال المتميزة تقوم بمنح الموظفين المبدعين والمتميزين مكافئات مالية وتوزع عليهم الاسهم وتوفر لهم مناخاً مناسباً للعمل والابداع، في سبيل المحافظة عليهم خاصة عندما تعمل هذه المنظمات في مجالات متخصصة وخطوط انتاج دقيقة في ظل عالم يشهد تنافساً كبيرا في مجال الاعمال.

1- المقدمة:

بسم الله الرخنن الرحيم

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا. صدق الله العظيم، سورة الاسراء، الاية 70.

نظراً لتكريم رب العالمين للانسان فقد تعددت الايات التي تمجد خلق الانسان، وبيان مكانته وأهميته في هذه الدنيا، لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) التين، 4. حتى ان هذا الانسان مُكرم عند الله عز وجل على الملائكة وعلى كثير من المخلوقات، وسُخرت له كافة الامكانات والسبل لبناء وعمارة الارض.

هذه الدراسة والتي تبدأ بالمقدمة القرآنية الكريمة والتي تبين أهمية الانسان ومكانته عند خالق الكون سبحانه وتعالى، وأيضاً لأن معظم الدراسات والابحاث والمراجع العربية والاجنبية على حد سواء، والتي تبحث في العلوم الادارية على وجه التحديد، تقوم على فرضية رئيسية هي العنصر البشري، وهو نقطة البداية لأي تطور وتقدم تريده الامة، فلولا الانسان الذي طَوع وابتكر كل اسباب الحياة والرفاه لما كان الكون كما نعيشه اليوم.

يشهد العالم خلال السنوات الحالية نظاما اقتصاديا عالميا جديدا مصحوباً بالتطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن المرجح أن تشهد السنوات القليلة القادمة تطورات اقتصادية كبيرة مبنية على العلم والمعرفة وهذا راجع الى صغر مساحة العالم بسبب التطور الكبير والسريع في مجال الاتصالات فلقد بات العالم بالفعل قرية صغيرة. ومنظمات الاعمال الناجحة هي التي تهتم بالمورد البشري كرأسمال يضاهي ويفوق رأس المال المادي، وهي تستثمر في المورد البشري وتحتفظ به من اجل ايجاد ميزة تنافسية معتبرة للمنظمة تقتحم بها مجال الاعمال ودخول الاسواق العالمية المختلفة، وبهذا تتمكن من البقاء في ميدان الاعمال وضمان استمراريتها لفترة أطول من نظيراتها التي لا تهتم بالمورد البشري، ولا تحافظ على بقاءه في نطاق تفكيرها وجال اهتمامها. ومنظمات الاعمال المتميزة تقوم بمنح الموظفين المبدعين والمتميزين مكافئات مالية وتوزع عليهم الاسهم وتوفر لهم مناخاً مناسباً للعمل والابداع، في سبيل المحافظة عليهم خاصة عندما تعمل هذه المنظمات في مجالات متخصصة وخطوط انتاج دقيقة في ظل عالم يشهد تنافساً كبيرا في مجال الاعمال.

2 : أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تستخدم المنهج الوصفي وبالتالي فهي تسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **ابراز اهمية العنصر البشري كاساس لأي تطور منشود.**
- **التعرف على الجوانب النظرية والفكرية لرأس المال البشري.**
- **عرض مفاهيم الميزة التنافسية.**
- **عرض ابرز خصائص منظمات الاعمال الناجحة.**

3: إشكالية الدراسة:

بناءاً على ما تقدم فإن أهميه المورد البشري في تحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الاعمال، ودور هذا المورد في تحقيق أفضل عائد ممكن وضمان استمراريتها في ميدان الاعمال، لذلك فإن هذه الدراسة تسعي إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي وما يتفرع عنه:

ما مدى تأثير رأس المال البشري على استمرارية منظمات الاعمال؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1: اهتمام منظمات الاعمال العربية بالعنصر البشري الفعال يؤدي الى استقرارها ونموها؟

2: تُؤمن منظمات الاعمال العربية بأن التعليم والتدريب المستمر الطريق الوحيد للأبداع والتميّز؟

3: تُشجع الدول العربية وتُوفر الامكانات المالية المناسبة للاستثمار في المورد البشري ؟

4: أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1: الانسان هو المحرك الاساس للتنمية المستديمه في ظل اقتصاد المعرفة.

2: بيان أهمية الاستثمار في العقول البشرية.

3: بيان أهمية بقاء واستمرار منظمات الاعمال ودور العنصر البشري في ذلك.

5: منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي لملاءمته لمثل هذه الدراسة وهو بشكل عام يتناسب مع الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ويُظهر جوانب نظرية لموضوع معين وقياس وجهات نظر مجتمع الدراسة. تحتوي هذه الدراسة على مبحثين وهما المبحث الأول: رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة و المبحث الثاني: الميزة التنافسية.

1: المبحث الاول: : رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة

المقدمة:

لقد بدأ الاهتمام بموضوع رأس المال الفكري منذ نهاية القرن الماضي عندما أطلق رالف ستير مدير شركة جونسون فيلي للأطعمة عبارة "رأس المال الفكري" حيث قال "في السابق كانت المصادر الطبيعية أهم مكونات الثروة الوطنية وأهم موجودات الشركات، بعد ذلك أصبح رأس المال متمثلاً في النقد والموجودات الثابتة هما أهم مكونات الشركات والمجتمع، أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة الوطنية وأغلى موجودات الشركات.

لقد انتقل الاهتمام بموضوع رأس المال الفكري إلى العالم العربي منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، فقد تمثل ذلك في عقد المؤتمرات والندوات التي عالجت من خلال بعض محاورها موضوع رأس المال الفكري.

1:1: مفهوم رأس المال الفكري:

الاهتمام بموضوع رأس المال الفكري بدأ من التركيز على مؤشرات وقياس هذا المفهوم في الشركات باعتباره يمثل ميزة تنافسية بالنسبة لها، "حيث كان الاعتقاد السائد إلى وقت قريب أن الثروات تتكون من الأصول الملموسة مثل الأراضي و المباني أو المعدات فقط ولم يفكر أحد في مدى تأثير العنصر البشري على تكوين تلك الثروات. ولكن بدخول عصر التكنولوجيا و المعرفة أصبح العنصر البشري هو المؤثر الحقيقي في نجاح المنظمات، وتغيرت المفاهيم الاقتصادية التقليدية وبدأت في الظهور مفاهيم اقتصادية جديدة تعتمد على المعرفة، وأن الاهتمام بالعنصر البشري يؤدي مع الأصول الرأسمالية بالمنظمة إلى زيادة قيمة الناتج النهائي. وأصبح واضحا أنه كما أن رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار، فإن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني[1]، ورأس المال البشري هو مفهوم اقتصادي وضع من طرف ثيودور شلتز ثم ضبط من طرف جاري بيكر يهدف إلى تفسير النتائج الاقتصادية لتراكم المعارف و الكفاءات من طرف فرد أو منظمة[2]. ورغم الاهتمام البالغ بتأثير العنصر البشري على إحراز النتائج إلا أنه لم يقابله اهتمام مماثل بكيفية قياس هذا التأثير، وذلك لصعوبة قابلية ذلك العنصر للتقييم و التطويع و الإدارة بالمقارنة بباقي العناصر لذلك كان يتم تقييم قوة العمل بكمية الإنتاج دون الاهتمام بكيفية الأداء أو مدى إشباع العمل لاحتياجات الأفراد كبشر.

"وقد ظهرت مؤخرا الكثير من الدراسات و الأبحاث الجادة حول كيفية قياس القيمة المضافة لرأس المال البشري، وبناء عليه تم التوصل إلى مجموعة من القياسات الكمية التي بدأ تطبيقها منذ التسعينات وزاد من أهمية تلك القياسات النقص الواضح في المهارات و المواهب في سوق العمل على مستوى العالم مما دفع الكثير من المنظمات إلى عدم الاهتمام فقط بتحليل البيانات الخاصة بالتكلفة، ولكن إلى بذل الجهد لتطوير العنصر البشري لتعويض الانخفاض في أعداد العمالة الماهرة على كل المستويات، وللحفاظ على ميزة تنافسية في أسواق القرن الواحد و العشرين، ولإيجاد أساليب لزيادة فعالية رأس المال البشري من خلال توافر بيانات صحيحة يعتمد عليها في كيفية الاستثمار في طاقات البشر الإنتاجية، واعتبر أن هذا هو الممر الوحيد و العملي لحل مشكلة نقص الكفاءات و المهارات البشرية وزيادة القيمة الاقتصادية المضافة لمنظمات الاعمال"[3].

2:1: تعريف رأس المال الفكري

لقد بات واضحاً مدى أهمية العنصر البشري في منظمات الاعمال كرأس مال بشري يفوق في أهميته أياً من الأصول المادية الأخرى التي تمتلكها المنظمات، مما يعنى ضرورة توفير معلومات ملاءمة عن الموارد البشرية المتاحة تمكن إدارة تلك المنظمات من حسن استخدامها. ويمكن تعريف رأس المال الفكري بناءً على التعريف الذى قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1999 بأنه "القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة لمنظمة معينة: رأس مال تنظيمي (هيكلي) ورأس مال بشري"[4].

ويُعرفه (Despres & Chanvel أن رأس المال الفكري يعود للموجودات الفكرية (للمنشأة والتي على أساسها تحصل المنشأة على الحماية القانونية.

3:1: اقتصاد المعرفة :

بدأ مفهوم الاقتصاد المبني على المعرفة مع إدراك الدور المتنامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف في سير أعمال الشركات والاقتصاديات، فليست المعارف المتداولة وحدها التي تتطور و تتكثف ولكن كذلك العلاقات بين العناصر في ديناميكية توليد المعارف واستغلالها وتوزيعها فالفكرة القائلة بأن المعرفة تلعب دورا جوهريا في الاقتصاد ليست جديدة إلا أن أنماط إنتاج المعارف ونشرها تتطور مع الوقت ، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يعرف اقتصاد المعرفة على أنه : "الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج ونشر واستخدام المعارف والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة"[5] .

فالمرور إلى اقتصاد المعرفة يزيد تحليل أنظمة الإنتاج تعقيدا ، حيث أن المقاربات الإحصائية التقليدية المرتكزة بصورة خاصة على مساهمة قطاعات النشاطات المختلفة في إجمالي الناتج المحلي وجداول المدخلات والمخرجات لا تسمح بفهم الخصائص الأساسية لتوليد المعرفة وتداولها ، بمعنى آخر أنه يجب أن يرافق تحول نمط سير العمل اقتصاديات يتجدد وفي أدوات قياس الظواهر الاقتصادية من هذا المنطلق يمكن أن نميز بين أربع مقاربات لتغير دور المعرفة في الاقتصاد :

- **المعرفة هي من الناحية الكمية والنوعية أهم من حيث كونها عامل إنتاج.**
- **تسارع توليد النشاطات المرتكزة على تبادل المعرفة.**
- **ازدياد أهمية المكون لقواعد المعرفة.**
- **ارتكاز المرور إلى اقتصاد المعرفة على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .**

تطورت مقاربات عديدة مفادها أن الاقتصاديات المبنية على المعرفة تتكون من ظاهرة مزدوجة تتمثل في نزعة مرتبطة بزيادة الموارد المخصصة لإنتاج المعرفة ونقلها (تعليم، تدريب، أبحاث...) والتطور التكنولوجي (بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة) ، ما يبين أن اقتصاد المعرفة يتموضع في إطار غني أكثر بالسلوك الفردي والجماعي ، بحيث يسمح بصورة خاصة توسيع نظريات القرار إلى نظريات الابتكار ونظريات النمو .

v تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و اقتصاد المعرفة :

تسبب ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وكان من نتيجة ذلك التحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية ، وأصبحت قدرة أية دولة تتمثل في رصيدها المعرفي ، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بنحو 80% من اقتصادها .

إذ تلعب دورا حاسما في اقتصاد المعرفة بحيث أنه يبدو من الصعب اليوم التمييز بين مفهومي اقتصاد المعرفة والاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي .

فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة عامل تسريع لوتيرة الابتكار ، تشكل دعامة جماعية وتفاعلية أكثر للمعرفة، تسمح بانخفاض تكاليف نقل المعارف وترميزها ، كما أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تعزز ازدهار النشاطات المكلفة في مجال المعرفة .

v مؤشرات الاقتصاد المبني على المعرفة :

قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بوضع مؤشرات لاقتصاد المعرفة وفقا لأربع فئات مختلفة وهي كالتالي[6] :

§ مؤشرات العلم والتكنولوجيا:

وتتمثل في البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية، إحصائيات براءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية.

§ المؤشرات عن البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار:

وتتمثل في البحوث الخاصة بالتملك التكنولوجي كطرق حماية الابتكارات التكنولوجية، النفاذ إلى نتائج الأبحاث في الجامعات والمختبرات ومصادر الابتكار إلى جانب البحث الجماعي حول الابتكار ومهارات الابتكار.

§ المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

إن للمتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاديات المعرفة أهمية كبيرة، رغم ذلك مازال هنالك القليل من المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة و ذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة .

لمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان:البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب والبيانات المتعلقة بالكفاءات.

§ مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيات الجديدة .

وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكانا جوهريا في اقتصاد المعرفة لا سباب عديدة : من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفا ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي دعامة لترميز المعارف.

من خلال هذه النظرة على اقتصاد المعرفة ومن خلال توجهات الاقتصاد العالمي نحو التكامل ستجعل المنافسة الحادة تستند بدرجة كبيرة على المعرفة والمعلومات ، وعلى اعتبار أن المعيار الحالي للتنافسية في المنظمات أخذ ينتقل من رأس المال الملموس إلى المجرد وفي ظل الخارطة العالمية الجديدة ، أصبحت الحاجة إلى استثمار أكبر في مجال البحث والتنمية وكذلك مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة التي تساهم في معالجة ونشر وتوزيع المعرفة .

من هذا المنطلق نلمس الحاجة إلى فعالية أكبر وكفاءة وتميز في نظام إدارة المعرفة في المنظمات وهو التحدي الأكبر لها في مجتمع ما بعد الصناعة ، يستوجب إيلائه الأهمية المطلوبة من طرف مسؤولي المنظمات ، وتحقيق التوازن ما بين المدخل الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمدخل الذي يعتمد على المورد البشري للمؤسسة ، هذا التوازن هو الذي يحقق عملية تبني المنظمة لمشروع إدارة المعرفة بنجاح .

وعليه فالمنظمة التي نجحت في تحقيق واكتساب ميزة تنافسية هي القادرة على توفير كل المؤشرات التي يطلبها اقتصاد المعرفة وبالتالي تتجاوز إلى مرحلة تبني مشروع إدارة المعرفة

ووضع أسس اقتصاد المعرفة هي مرحلة أساسية للمرور إلى وضع مشروع لإدارتها بصفة فعالة .

وحتى تتمكن المنظمة من إيجاد مكانة لها في ظل هذا المحيط عليها:

- **تنمية قدرات التجديد والتطوير والابتكار للارتقاء بجودة المنتجات وتحقيق الميزات التنافسية في الأسواق العالمية.**
- **تعزيز الكفاءات الإنتاجية من خلال تنمية القدرات التقنية الذاتية و التوسع في نشر واستخدام التقنيات الجديدة في القطاعات الإنتاجية والخدمية خاصة تقنيات المعلومات والاتصالات .**

2:3:1: ماهية الاقتصاد المعرفي:

في نهاية القرن العشرين ونتيجة للتطور الهائل في العلم والتكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي، حازته الدول المتقدمة في الغالب، وقد صاحب هذا التراكم وارتبط به تطوراً في غاية الأهمية وهي[7] :

- **التراكم الرأسمالي.**
- **السرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذى تجسد في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات.**

ومن هنا نشأ تداخل كبير بين مجموعة من الظواهر والعمليات، ومن ثم بين المفاهيم: -

1- **اقتصاد المعرفة** Knowledge Economy.

2- **الاقتصاد المبنى على المعرفة** Knowledge based Economy.

حيث أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذى تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومعنى ذلك أن المعرفة تشكل فيه مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وان النمو يزداد بزيادة هذا المكون، وكذلك فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق لهذا النوع من الاقتصاد، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد وان المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، أي نستطيع القول بأنه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي أي انه اقتصاد ما بعد الصناعي.

أما الاقتصاد المبنى على المعرفة فهو الذى تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثـــروة، وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التـــي تحتلهـــا المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه من قبل.

حيث في هذا النوع من الاقتصاد لم تعد للمعرفة حدود في تحويل الموارد المتاحة إلـــى سلع وخدمات بل تعدت ذلك إلى خلق موارد جديدة وأصبحت تمثـــل أحـــد عناصـــر الإنتـــاج وأصبحت تلعب دوراً في التسويق، ويجـــب التأكيـــد علـــى أن المعرفـــة تعنـــى المعلومـــات والخبرات والبحوث والدراسات التكنولوجية ونظم الإدارة الحديثة، والمهارات التـــي يتمتـــع بها الأفراد وهذا يعنى أن المعرفة في معناها أوسع من مجرد معلومات.

رغم هذا الاختلاف بين هذين النوعين فإن الاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة فهو يشمل النوعين معاً، ويشتركان فـــي ضـــرورة تـــوافر رأس المـــال البشرى ويقصد به المهارات والخبرات التي تحوزها العناصر البشرية.

- **العوامل الحاكمة لبناء إطار مجتمع المعرفة الاقتصادية**

تواجه منظمات الأعمال الآن تحدى واضح في ضرورة التحول من مجتمع المعلومـــات إلى مجتمع المعرفة المبنى على التكنولوجيا المتقدمة، حيث يجب أن تعتمـــد بكثافـــة علـــى المعرفة وتعمل على إنتاجها حتى يكون لها ميزة تنافسية في عالم الاقتصاد.

وقد ساهم كثير من العلماء والكتاب في علم الإدارة لظهور مفهـــوم إدارة المعرفـــة ومن بين هؤلاء Peter Drucker، Paul Strassman، حيث أكـــدا عـــلى الأهمـــية النامية للمعلومات وابرزا دور المعرفة كمورد تنظيمي لمؤســـسات الأعمـــال، كمـــا أوضـــح Peter Senge إنه لابد من التركيز على منظمة المعرفة كبعد ثقافي لإدارة المعرفة، ودخل مصطلح إدارة المعرفة Knowledge Management إلى حيز الاستخدام وأصـــبح مـــن المصطلحات الشائعة منذ عام 1989 حيث بدأت مجموعة من الشركات الأمريكية في عمـــل مبادرة لإدارة أصول المعرفة فيما يتصل بتقديم قاعدة تكنولوجية لإدارة المعرفة.

كما بدأت الكثير من بيوتات الخبرة الإدارية الاستـــشارية فـــي إعـــداد بـــرامج لإدارة المعرفة وقاموا بتطويرها داخل منظمات الأعمال، وقامت المنظمات المختلفة بتقديم التمويـــل اللازم للمشروعات المرتبطة بإدارة المعرفة.

أن الاهتمام بالمعرفة كمفهوم في حد ذاته يرتبط به إدارة المعرفة فإن ذلك يكون بسبب الارتباطات المنجزة من خلال دراسات النظم وقواعد البيانات والمعلومات والمعرفة، ويمكن القول أن الاهتمام بالمعرفة يمثل جزءاً من فهمها[8].

لاشك أن الإنسانية تنتقل إلى عصر جديد يقوم أساساً على إنتاج المعلومات أو ما بعد المعلومات وهى المعرفة ويتم تداولها من خلال الحواسب الآلية والأقمار الصناعية وشبكات المعلومات، مما يؤثر حتماً على مؤسسات صنع القرار في الدول النامية، ويفرض عليها تحديات كبيرة يمكن أن تطلق عليها العوامل الحاكمة وهى[9] :

1- **إدراك السمات المميزة لعصر المعلومات والمعرفة والاستجابة لها.**

2- **تحديات التقدم العلمي والتكنولوجي وتوقعاته المستقبلية.**

3- **التعامل مع الثورة التكنولوجية وثروة المعلومات والمعرفة.**

4- **الإمكانيات المتاحة للعمل الإقليمي والتعاون الدولي.**

يعتقد الباحث ان من اهم اولويات الدول العربية وهي تمتلك ثروة مالية ضخمة ان تُسخر هذه الثروة في مواكبة التطور الكبير والمتلاحق في مختلف المجالات وخاصة تكنولوجيا الاتصالات والتعليم والتدريب المستمر وبما ينفع الاجيال القادمة، ذلك خير مما تنفقه على الاستهلاك حتى غدا المجتمع العربي مجتمع مستهلك فقط. وفي ذات الوقت لابد أن نواكب المفاهيم الاقتصادية الجديدة ومعرفة مدى ملاءمتها للبيئة العربية وتوافقها وانسجامها مع العادات والتقاليد السائدة في مجتمعاتنا، وان الاهتمام بالإنسان هو من اللبنة الاولى في التنمية وهو عماد وركيزة أساسية في منظمات الاعمال لا يقل من حيث الاهمية عن الثروة المالية.

3:3:1: التجارب العربية

إن بناء رأس مال بشري راقي النوعية هو تحدي المستقبل في الدول العربية مجتمعة ، وان الفرد العربي كمتطلع نحو عالم المعرفة وبأوسع نشاطاته لا يكتفي بأن يكون مكتسبا للمعرفة وإنما يسعى للحصول عليها ليتمكن من المشاركة الفاعلة في عالم القرن الحادي والعشرين . لذا من الضروري إعطاء الأولوية لتخفيض تكلفة الوصول إلى الانترنيت والذي يعتبر وسيلة أساسية لنشر المعرفة بحيث تصبح متاحة لجميع الأفراد ، "أما بالنسبة للموارد البشرية وتطوير

العنصر البشري فينبغي أن تعطى الأهمية لتدريب كوادر متخصصة وتأهيلهم كمعلمين للحاسوب وذلك لكي يتمكنوا من تدريب اكبر عدد ممكن من الأفراد على استخدام الحاسوب الذي يعتبر الأساس في استخدام الانترنيت"[10]. كما أن التنسيق بين الدول العربية يعد أساسيا لضمان التوافق بين نظم وأساليب المعرفة لربطها مع بعضها البعض والاستفادة من وفورات الحجم الكبير في البحث عن الحلول للمشكلات المشتركة .

ولقد سعت العديد من الدول العربية في مجال نشر المعرفة إلى إنشاء مدن الانترنيت لتكون مناطق جذب لمختلف المؤسسات العاملة في تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة ، إذ أنشئت مدينة دبي للأنترنت، والتي حققت خطوات متقدمة في تطور الشركات الالكترونية، واستخدام تطبيقات التبادل الالكتروني في موانئ دبي لتسريع التبادل التجاري السلعي. كما توجهت جمهورية مصر العربية نحو تحرير الاتصالات والمعلومات ، وتطوير بيئة محفزة في هذا القطاع، بالإضافة إلى ما قدمته من إتاحة خدمات الانترنيت بدون رسوم اشتراك وبما لا يزيد عن تكلفة مكالمة هاتفية محلية ، والعمل على إنشاء القرية الذكية . وفي البحرين تم إصدار الهوية الالكترونية للإفراد وتطبيق نظام التصويت الالكتروني بصورة تجريبية سنة 2001. وفي الاردن هناك مبادرة طموحة للقطاع الخاص لإنتاج وتصدير البرمجيات وأجهزة الحاسوب والالكترونيات. وفي سوريا تم افتتاح الجامعة الافتراضية السورية سنة 2002 ،والتي تسمح باستخدام الانترنيت للحصول على الدرجات الأكاديمية من الجامعات الأجنبية في مختلف أنحاء العالم . فضلا عن إطلاق أول مشروع مشترك بين دبي والأزهر الشريف يهدف إلى إتاحة الاطلاع على المخطوطات الإسلامية وكل ما يتعلق بالمعرفة والثقافة والتراث العربي الإسلام[11].

إن هذه النجاحات تدلل على إن توفر الإرادة والبيئة المناسبة لنشر المعرفة مع مشاركة فعالة للقطاع الخاص ستؤدي إلى تحقيق نتائج ايجابية في هذا المجال، ولكن تبقى هذه التجارب والإنجازات قيد بعض الدول العربية كل على حدى، أما على مستوى الحالة المعرفية للعالم العربي ككل فلا توجد سياسات معلوماتية ومعرفية واضحة المعالم، إضافة إلى الفوضى في اقتناء نظم المعرفة، "كما إن المشكلة القائمة في الدول العربية وفي هذا المجال بالذات لا تتمثل بندرة أو وفرة المعرفة بقدر ما تتمثل بعدم كفاءة انتشار واستخدام هذه المعرفة فيها. ولعل العامل الأساس هو عدم قدرة التعليم في هذه الدول على توفير متطلبات المواكبة بحيث أصبحت الدول العربية بعيدة نوعا ما عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية، أضف إلى ذلك أن اللغة

العربية إلى جانب اللغات الأخرى أصبحت من اللغات المعزولة في عالم الانترنت نظرا لانتشار المعرفة باللغة الإنكليزية فهي اللغة الغالبة في هذا المضمار"[12]، وهو ما يبرر القلق على اللغة العربية وإمكانية التواصل بها في نشر المعرفة . فضلا عن إن الدول العربية تغلب عليها سمة اللامساواة في توزيع الدخول وانتشار الفقر، بالإضافة إلى السياسات التي تتبعها الحكومات العربية في السيطرة على المجتمع والأفراد، وكذلك استبعاد دور المرأة في نشر المعرفة في هذه الدول. ولذا كان لا بد من تركيز الجهود في إيجاد الأدوات والآليات اللازمة لإحداث الوفر في تكلفة المعرفة لرفع الكفاءة الإنتاجية من جهة وإيصال المعرفة على الأقل إلى اكبر عدد من الأفراد فيها من جهة أخرى ، لتتمكن بالتالي من تفجير طاقات الإبداع والابتكار لديهم والقادرة على إنتاج المعرفة فيها . ولأجل توسيع إمكانية وصول الأفراد جميعا إلى تقانة المعرفة وتيسير اكتسابها واستيعابها في هذه الدول لابد من استراتيجيات تقوم بأتباعها، منها توفير فرص متقدمة للتعليم ووضع السياسات الصحيحة وتنفيذها ، وتوفير الخدمات لجميع الأفراد على حد سواء، بالإضافة إلى تبني توجهات تتجاوب مع دمج قطاعات المعرفة والاتصالات والمعلومات العربية مستفيدة من ذلك في تعزيز استخدام تقنيات المعرفة، وبالتالي نشر المعرفة سواء بين الدول العربية كوحدة واحدة أو مع دول العالم المختلفة.

2: المبحث الثاني: الميزة التنافسية:

المقدمة:

تجمع الأدبيات الاقتصادية بأنه يمكن القول عن مؤسسة أنها حققت ميزة تنافسية، عندما تتمكن من تحقيق قيمة مضافة، بفضل الاستراتيجية التي تتبناها، في الوقت الذي يعجز فيه منافسوها عن القيام بمثل تلك الاعمال من حيث الجودة والتكلفة والمزايا الانتاجية والوظيفية، أي تحقيق نفس القيمة، بنفس الاستراتيجية، وفي نفس الفترة. من خلال هذا المفهوم ، يبرز الدور الاساسي ، في اكتساب الموارد التي تحقق القيمة المضافة، و التي تميز المنظمة عن منافسيها.

1:2: مفهوم التنافسية:

إن مفهوم التنافسية يتداخل ويتشابك مع مجموعة من المفاهيم، مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول ويمتاز مفهوم التنافسية بالديناميكية والتغير المستمر.

فإن هذا المفهوم يتغير حسب ارتباطه بالتطورات والتغيرات التي تحدث في العالم ففي السبعينيات ارتبط بجوانب التجارة الخارجية، وفي الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية وفي التسعينيات ارتبط بالسياسة التكنولوجية.

أما في الوقت الراهن فإن هذا المفهوم يتمثل في قدرة الدول على رفع مستوى معيشة أفرادها من هنا يتضح بأن هناك حاجة ماسة إلى تعريف مفهوم محدد ودقيق للتنافسية[13].

من خلال هذا المفهوم ، يبرز الدور الاساسي، في اكتساب الموارد التي تحقق القيمة المضافة، و التي تميز المنظمة عن منافسيها، ظهرت الكثير من النظريات تحدد المصادر المختلفة للميزة التنافسية المدرستان الرائدتان في هذا المجال هما ، نظرية الميزة التنافسية المبنية على الأنشطة ، و النظرية المبنية على الموارد ،بالنسبة لرواد المقاربة الأولى[14] (Porter, 1985, 1991; Hergert et Morris, 1989; Shank et Govindarajan ،1993 ، تكمن الميزة التنافسية للمنظمة في التسيير الجيد لأنشطتها ، حيث حدد porter ثلاث استراتيجيات لتحقيق ذلك ، هي السيطرة بواسطة التكاليف ، التميز ، و التكثيف . أما المقاربة الثانية طورها كل من (Wernerfelt, 1984; Collis, 1991; Barney, 1991; Grant, 1991 ، ترى بانه يمكن للمنشاة تحقيق الميزة التنافسية انطلاقا من مواردها [15].

2:2: تعريف التنافسية:

من الصعوبة بمكان وجود تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم التنافسية، ومن خلال الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت إلى موضوع التنافسية فإننا نخلص أن هذا المفهوم والاهتمام به تزامن مع العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1981- 1987 خاصة مع اليابان وزيادة المديونية الخارجية للولايات المتحدة[16].

إن ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين حيث شهد العالم انهيار الكتلة الشرقية والمتمثلة بانهيار الدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفياتي سابقاً، وما رافق ذلك من ظهور العولمة(Globalization) والتوجه نحو الاعتماد على اقتصاديات وقوى السوق[17].

وحيث أن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) قدمت تعريف اكثر شمولية للتنافسية: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات

تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل[18]. ولكن البعض من الاقتصاديين انتقد مفهوم التنافسية المستندة إلى شروط النجاح في الأسواق العالمية.

يعتقد الباحث ان التعريف الاكثر ملاءمة هو مقدرة المنظمة على استغلال مواردها بكفاءة وفاعلية، وتحقيق اكبر عائد ممكن من خلال الموارد البشرية والمادية معتمدة على التعليم والتدريب المستمر واكتساب ومواكبة كل جديد في مجال عملها، والمحافظة على هذه الموارد مقارنة مع المنظمات المنافسة في نفس المجال.

3:2: **مجالات التنافسية:**

- **التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول[19]:**

إن مفهوم التنافسية يرتبط بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة، وأن وجود العجز يعني تدهور في تنافسية الدولة، وهذا ما فسر تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي مقارنة مع اليابان، ولكن هذا المفهوم لا يمكن تعميمه وذلك لأن الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الاحيان إلى تدهور تنافسية الدولة، وعلى العكس فإن وجود العجز في الميزان التجاري يعني علامة قوة للاقتصاد، ومن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة من خلال وجود عجز تجاري متنامي، ويمكن أن يتوازن الميزان التجاري في الوقت الذي تنخفض فيه مستويات المعيشة للدولة؛ انكلترا بعد الحرب العالمية الثانية، أمريكا في التسعينات.

- **التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة:**

إن مفهوم التنافسية وفقاً لهذه الفئة يشير إلى تحقيق الدولة التوازن في ميزانها التجاري بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها، وظهرت ضمن هذه المجموعة التعاريف التالية:

- **التنافسية وفقاً لمستويات المعيشة فقط.**

إن المحاولات المستمرة لا يجاد تعريف واضح للتنافسية فقد ظهر تعريف يستند على مدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة على النحو التالي:

" قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي"[20].

من هنا نجد أن التنافسية مفهوم مُعقد ومتعدد وذلك لتعداد أوجه هذه الظاهرة، لذا فإنه من الضروري ضبط تعريف التنافسية لأنه مع كل تعريف هناك سياسات معينة تدعمه وتسانده.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا أي من الفئات السابقة للتنافسية التي تتلاءم وتتوافق وظروف اقتصاديات الدول النامية والتي من بينها الدول العربية نظراً لأن اقتصاديات هذه البلدان تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري، ومن البطالة، ومن ضعف انتاجية عناصر الانتاج.

- **دور الحكومات الداعم للتنافسية:**

لقد ظهرت بذور التنافسية من خلال سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بشأن نظرية التجارة الاستراتيجية والتي تتدخل الحكومة بموجبها لتشجيع الأنشطة التي تولد وفورات خارجية إيجابية وكذلك تقوم على تحويل الأرباح من الاقتصادات الأجنبية إلى الاقتصادات المحلية وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية. Competitive Subsidies، وذلك دعماً للبحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشآت المحلية، ويتجلى الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال ما قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، وقدم بورتر منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية منها ما يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه إن عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية تنقسم إلى[21]:

- **محددات رئيسية وتضم:**

1- شروط وخصائص عناصر الانتاج. 2-أوضاع الطلب وخصائصه.

3-دور الصناعات المغذية والمكملة. 4-المنافسة المحلية وأهداف المنشأة.

- **أما المحددات المساعدة والمكملة فتضم:**

1. دور الصدفة أو الحظ. 2.دور الحكومة وسياساتها المختلفة.

أن أهم ما تتميز به محددات الميزة التنافسية أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر ويتأثر بالمحددات

الأخرى، فكلما استوفيت جميع المحددات وجاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة وعندما تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية للصناعات فقد تؤدي إلى تآكلها وتدهورها.

الخلاصة:

شهد العالم مع بداية هذا القرن التحول الكبير نحو اقتصاد المعرفة، وتشير العديد من الدراسات والابحاث الى ان عام 2012 سيكون نصيب الاقتصاد المبنى على المعرفة بحدود 80% من اجمالي الاقتصاد العالمي. وعلى اعتبار أن المعيار الحالي للتنافسية في المنظمات أخذ ينتقل من المورد المادي إلى المورد المعرفي، وأن منظمات الاعمال تبذل قصارى جهدها من اجل امتلاك هذه المعارف التنافسية. وبات التحدي الكبير امام منظمات الاعمال هو ايجاد نظم لإدارة المعرفة أكثر فاعلية وكفاءة، خاصة في ظل الانتقال الى الاقتصاد المبني على المعرفة، و كل ذلك يعتمد على العنصر البشري وهو الاهم في مجال استمرارية منظمات الاعمال، ويلاحظ اهتمام الدول المتقدمة بهذا العنصر اكثر بكثير من اهتمام الدول العربية بمواردها البشرية ويكفي الاشارة هنا الى أمرين أساسيين هما حجم الادمغة والايدي العاملة الماهرة العربية المهاجرة الى اوروبا وامريكا، وثانيا الاهتمام الكبير الذي يلقاه البحث العلمي كأحد المدخلات البشرية الهامة في نقل وتوطين الخبرة التكنلوجية، وخاصة إذا علمنا أن ما ينفقه الكيان الصهيوني لوحده على البحث العلمي يفوق مجموع ما تنفقه الدول العربية مجتمعة!

تشهد دول العالم المتمدن والمتقدمة صناعياً، وخاصة في اعقاب الازمة المالية العالمية، عمليات تصويب لأوضاعها الاقتصادية والمتمثلة في البحث عن انجع الحلول للخروج من هذه الازمة بالعودة الى مفاهيم الاقتصاد الاسلامي الذي اثبت نجاعته في توفير البدائل والحلول لأهم المعضلات الاقتصادية وهما البطالة والفقر وما ينجم عنهما من ركود اقتصادي كبير يلحق الضرر في الصناعة والزراعة وهما من اهم المقومات الرئيسية لأي اقتصاد ناجح، ثم موقف الاقتصاد الاسلامي من التورق، وهو الذي اعتبره اقتصاديو الغرب من اسباب اندلاع الازمة المالية الحالية. فما بال الدول العربية وهي التي لديها كافة المقومات العقائدية والمادية والبشرية لا تلتفت الى المشكلات التي تعصف باقتصاداتها، وخاصة الاستثمار في العنصر البشري.

التوصيات:

بعد الاستعراض النظري الذي قدمناه عن الاقتصاد المبني على المعرفة وكذلك الميزة التنافسية، فإننا نخلص الى مجموعة من التوصيات نجملها فيما يلي:

- الاهتمام بالمورد البشري كون هذا المورد هو نقطة البداية في تطور ونمو منظمات الاعمال العربية واستمرارها في ميدان الاعمال، وان المحافظة على هذه الموارد وصيانتها هو من أسباب بقاء المنظمات في مجال اعمالها.

- تطوير اليات الاستثمار العربي بحيث تتمكن من استغلال كافة الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية، وبناء قاعدة معلومات حديثة عن القوى الغير مستغلة كما يجب من اجل دخول عالم المنافسة وتبادل هذه الكفاءات فيما بينها لسد العجز في المجموعة العربية.

- الطلب من الحكومات العربية تشجيع المبادرات الفردية وتبني المواهب الواعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ودعم التعليم والتدريب وجعلهما متاحين لكافة شرائح المجتمع" التعليم المجاني".

- تشجيع إنشاء و تكوين مخابر البحث العلمي والمجموعات العملية المتخصصة، نظرا لما لأهميتها العظمى في خلق فضاء مشترك للعمل و لتبادل المعرفة، والمشاركة فيها.

- سن وتطوير التشريعات القانونية بما يضمن تسيير هذا النوع من الموارد والمحافظة عليها.

- تطوير ذهنيات المؤسسات المالية ، فيما يتعلق بالاستثمارات غير المادية .

قائمة المراجع

[1] : عبد الدائم، عبد اللهن وآخرون، تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، دار الرازي، نوفمبر 1987، ص231.

[2] (http://fr.wikipedia.org/wiki/Capital_humain) متاح للمطالعة بتاريخ: 2011/10/31، الساعة:10

[3] Brennan,Nconnell.(2000).Intellectual Capital:Current issues and policy implications.Journal of Intellectual Capital.Vol.(1).Issue(3).PP.206-220

[4] OECD, The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Measuring and Reporting Intellectual Capital: Experience, Issues and Prospect Programme Notes and Background to Technical Meeting and policy and Strategy Forum. Paris (1999).

[5] OECD, The Organization For Economic Co-operation and Development, ibid.

[6] OECD, The Organization For Economic Co-operation and Development ibid.

[7] زرنوقة ، صلاح سالم ، قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة ، صحيفة الأهرام ، العدد 43140 – 2005/1/24 ،القاهرة، مصر.

[8] محمد ،محمد الهادي، إدارة المعرفة وإدارة نظم المعرفة في شركات ومنظمات الأعمال، مجلة المدير العربي، العدد (168) – اكتوبر 2004، القاهرة، مصر.

[9] شهاب، مفيد، جماعة الإدارة العليا، المؤتمر السنوي السادس والثلاثون ، الاقتصاد المعرفي والدولة الحديثة "رؤية مستقبلية لمجتمع الإدارة" ، أكتوبر 2000 ، مصر.

[10] : تقرير التنمية الإنسانية العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص ص: 7، 8، 2002.

[11] : الكواز، سعد محمود، محمود، محمد نايف، اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية، منتدى ادارة الموارد البشرية، متاح للمطالعة بتاريخ:2011/11/11، الساعة:12، http://www.hrdiscussion.com/hr2151.html

[12] : الأمين، عبد الوهاب، "مقتطفات اقتصادية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 30 و 31. 2003

[13] : خليل، عطا الله ورّاد، الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد، المؤتمر العلمي الخامس جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الاردن، 25/23 أفريل 2005.

[14] : Porter. M .l'avantage concurrentiel. Inter-edition .1986.

[15] : BARNEY.J.B (1991), firm resources and sustained competitive advantage ,journal of management , vol.17,no1,p99-120

[16] : Hatsopoulos, George n., et. Al., (1990): "U.S. Competitiveness: Beyond the Trade Deficit" in King, Philip (editor), International Economics and International ECONOMIC policy: a Reader, Macgraw-Hill, Singapora, 1990.

[17] : 36. عبد الرحمن، إبراهيم حلمي، " التنافسية في ظل العولمة"، مجلة المدير العربي، العدد 138، إبريل 1997.

[18] : OECD, (1996): " Industrial Competitiveness", OECD, France .37

[19] : خليل، عطا الله ورادن، مرجع سابق.

[20] : Krugman, Paul, (1994) " Competitivenss: A Dangerous Obsession", Foreign Affairs, March/April, Vol. 73, No.2 .38

[21] : Porter, M. (1990): "The Competitive Advantage of Nations", New York, the Free Press .39